

Distr.: General
2 February 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية



الدوحة، ١٢-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
الثُّهَج الوطنية المتعلقة بمشاركة الجمهور
في تعزيز منع الجريمة والعدالة الجنائية

حلقة العمل ٤: إسهام الجمهور في منع الجريمة والتوعية بالعدالة الجنائية : الخبرات والدروس المستفادة**

ورقة معلومات أساسية

ملخص

هناك اهتمام متزايد على الصعيد العالمي بالمبادرات التي تشجّع على مشاركة الجمهور وإسهامه في عمليات منع الجريمة والعدالة الجنائية. ومع أنّ المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة تنصّ على أن تؤدّي الحكومات دوراً قيادياً في وضع استراتيجيات منع الجريمة، فإنها تنصّ أيضاً على أن يكون التعاون والشراكات بين المنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال والمواطنين جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات فعّالة لمنع الجريمة.

وينصبّ التركيز في ورقة المعلومات الأساسية هذه على ثلاث مسائل رئيسية متعلقة بإسهام الجمهور في منع الجريمة والتوعية بالعدالة الجنائية، وهي: مشاركة الجمهور على الصعيد المحلي، ودور القطاع الخاص ووسائل الإعلام، وشبكات التواصل الاجتماعي وتكنولوجيات الاتصالات الجديدة.

* A/CONF.222/1

** تؤدّ الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تعرب عن تقديرها للمعاهد الأعضاء في شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما المعهد الأسترالي لعلم الجريمة، لمُدّها يد المساعدة في تنظيم حلقة العمل.



والهدف من ذلك هو عرض مجموعة متنوعة من التجارب التي تساعد على تعزيز مشاركة الجمهور في منع الجريمة والعدالة الجنائية من خلال تقديم أمثلة على أفضل الممارسات والدروس المستفادة من جميع أنحاء العالم. ويرد في نهاية هذه الوثيقة عرض لتوصيات محدّدة للدول الأعضاء.

وتبرز حلقة العمل ٤، باعتبارها تكملة لمناقشة البند ٦ من جدول الأعمال بشأن "النُهُج الوطنية المتعلقة بمشاركة الجمهور في تعزيز منع الجريمة والعدالة الجنائية"، بعض جوانب الموضوع الأساسية من منظور الجهات المعنية غير الحكومية.

المحتويات

الصفحة

٤	أولاً- مقدمة.....
٥	ألف- الأهداف والمقاصد.....
٦	باء- وضع إطار لدور مشاركة الجمهور في إجراءات منع الجريمة والعدالة الجنائية.....
٧	جيم- التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.....
١٠	ثانياً- مشاركة الجمهور على الصعيد المحلي: المبادرات الشعبية لتعزيز إسهام الجمهور في منع الجريمة والعدالة الجنائية ...
١٠	ألف- لمحة عامة.....
١٠	باء- دور إجراءات العدالة البديلة في تلبية احتياجات الشباب والفئات المهمشة اجتماعياً.....
١٢	جيم- مشاركة الجمهور في تعزيز الاحتكام إلى القضاء.....
١٣	دال- ضبط الأمن في الأحياء والمجتمعات المحلية ونماذج للمشاركة المجتمعية في منع معاودة الإجرام.....
١٥	هـ- دعم وتعزيز مشاركة الجمهور عن طريق وضع نظم للحصول على معلومات إحصائية عالية الجودة عن الجريمة.....
١٦	ثالثاً- دور القطاع الخاص في منع الجريمة والعدالة الجنائية.....
١٦	ألف- لمحة عامة.....
١٧	باء- التُّهَجُ المُتَّبَعَةُ إِزاء شراكات القطاع الخاص من أجل تعزيز مشاركة الجمهور في إجراءات منع الجريمة والعدالة الجنائية.....
١٨	جيم- دور قطاع الأعمال في منع الجريمة من خلال تهيئة بيئة رادعة.....
١٩	رابعاً- دور وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الاتصالات الجديدة.....
١٩	ألف- لمحة عامة.....
٢٠	باء- تطبيق نُهج التسويق الاجتماعي لتيسير إسهام الجمهور في منع الجريمة والعدالة الجنائية.....
٢١	جيم- مخاطر استخدام المجتمعات الافتراضية ووسائل الإعلام الجديدة لنشر المعارف والمهارات، والفرص التي يتيحها.....
٢٢	دال- التحديات والتجارب الناجحة فيما يتعلق بشبكات التواصل الاجتماعي وأساليب ضبط الأمن الحديثة...
٢٣	هـ- دور وسائل الإعلام التقليدية: تأثير وسائط الإعلام على استراتيجيات منع الجريمة.....
٢٤	خامساً- الاستنتاجات والتوصيات.....

أولاً - مقدمة

١ - إن الجريمة والإيذاء يحدثان في جميع أنحاء العالم، لكنهما يختلفان في شكلهما ومعدلات حدوثهما باختلاف المجتمعات المحلية والسكان عبر العالم.^(١) وتتطلب مساعدة أشد الأشخاص عرضةً لخطر الجريمة اتخاذ تدابير متكاملة وقائمة على أدلة علمية، تراعى فيها عوامل خطر متعددة. ومن العوامل الرئيسية بشأن منع الجريمة، كما هو مبين في المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة،^(٢) تنفيذ عملية تخطيط دقيقة تشمل إجراء تحليل منهجي لمشاكل الجريمة وأسبابها والعوامل التي تزيد احتمال وقوعها وعواقبها.^(٣)

٢ - ولهذا الأمر أهمية على مستوى المجتمع المحلي بوجه خاص، حيث يمكن للقطاعات المسؤولة عن المساهمة في استتباب السلامة العامة أن تعمل معاً من أجل تحقيق هذا الهدف. والواقع أن للمواطنين مصلحة ودورا في منع الجريمة وقد تكون أهميتهم كبيرة لدى السلطات الوطنية فيما يتعلق بالتصدي لها. وتتيح استراتيجيات منع الجريمة فرصة لإشراك المجتمع المدني والفئات المتضررة في جهود التعاون على زيادة السلامة. وقد تساعد هذه المشاركة على زيادة الاعتقاد بشرعية البرامج وزيادة المساءلة وتجاوز حالة انعدام الثقة بين أجهزة إنفاذ القانون والمجتمع المدني وتعزيز فعالية التحقيقات الجنائية.

٣ - ومن جهة أخرى، يتزايد الاعتراف على الصعيد العالمي بالدور المهم الذي تؤديه أجهزة إنفاذ القانون في حماية صحة الفرد والصحة العامة، لا سيما في مختلف المجتمعات المحلية المعرضة للخطر. وتيسر الشراكة بين أجهزة إنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني الحصول على خدمات صحية قائمة على أدلة علمية و متمحورة حول حقوق الإنسان للفئات الضعيفة (متعاطو المخدرات ونزلاء السجون)، ومن شأن ذلك أن يساعد بدوره على الحد من الجريمة وزيادة ثقة المجتمعات المحلية في أجهزة إنفاذ القانون.

٤ - ومع أن المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة تنص على أن تؤدي الحكومات دوراً قيادياً في وضع استراتيجيات منع الجريمة، إلا أنها تنص أيضاً على أن يكون التعاون والشراكات مع المنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال والمواطنين جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات فعالة لمنع الجريمة. وقد اعترف بأهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في

(1) انظر الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن ضحايا الجريمة، المتاحة في الرابط التالي www3.unil.ch/wpmu/icvs.

(2) مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣/٢٠٠٢.

(3) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *Handbook on the Crime Prevention Guidelines: Making Them Work*, Criminal Justice Handbook Series (2010).

إعلان سلفادور بشأن الاستراتيجيات الشاملة لمواجهة التحديات العالمية: نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية وتطورها في عالم متغير، بالصيغة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المنعقد في سلفادور بالبرازيل، في الفترة من ١٢ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وأيدتها الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٢٣٠. وقد أعربت الدول الأعضاء في ذلك الإعلان عن اقتناعها بأن بوسع الحكومات ودوائر الأعمال أن تتولى، عن طريق تبادل المعلومات والمعارف والخبرات واتخاذ إجراءات مشتركة ومنسقة، وضع تدابير ترمي إلى منع الجريمة ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم، وتعزيزها وتنفيذها.

ألف- الأهداف والمقاصد

٥- هناك اهتمام متزايد على الصعيد العالمي بالمبادرات التي تشرك الجمهور في جهود منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية، وكذلك عدد متزايد من الأمثلة على إشراك الجمهور. وفي هذا السياق، وباعتبار اتساع نطاق البند ٦ من جدول الأعمال، الذي ينصبُّ فيه التركيز على دور الحكومات في كفالة مشاركة الجمهور، ستكون المناقشات الدائرة في إطار حلقة العمل ٤ مكتملة للمداولات بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وسينصبُّ فيها التركيز على جهات فاعلة أخرى.

٦- والأهداف العامة لحلقة العمل هي كما يلي:

(أ) استبانة الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني التي لها مصلحة في الإسهام في منع الجريمة وإذكاء الوعي بإجراءات العدالة الجنائية أو قدرة على ذلك الإسهام، ومناقشة ما لهذه المشاركة من فوائد؛

(ب) استبانة وتعميم المجموعة التي يتزايد نطاقها اتساعاً من النُهج والمبادرات المبتكرة المتخذة على صعيد المجتمعات المحلية بشأن منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية؛

(ج) مناقشة التحديات والمنافع ذات الصلة بتنسيق مشاركة الجمهور على المستوى المحلي من أجل كفالة التعاون بين عدة قطاعات لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية بفعالية وتحقيق نتائج مستدامة؛

(د) مناقشة بعض الأمثلة المثيرة للجدل والخلاف على التعاون فيما بين قطاع الأعمال والحكومات على صعيد المجتمعات المحلية في مجال منع الجريمة وتشغيل نظم العدالة الجنائية؛

- (هـ) استبانة مختلف السياقات والأطر والنُهُج التي يتبعها المجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة غير الحكومية في تعزيز برنامج منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية، وتشجيع الحكومات على اعتماد نُهج محورها المجتمع المحلي، وتعميق الفهم لتلك السياقات والأطر والنُهُج؛
- (و) تعميق الفهم لأهمية دور وسائل الإعلام وقطاع الأعمال والشباب وضحايا الجريمة في إذكاء الوعي بنظام العدالة الجنائية والفرص المتاحة لمنع الجريمة.

باء- وضع إطار لدور مشاركة الجمهور في إجراءات منع الجريمة والعدالة الجنائية

- ٧- وفقا للتوصيات الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣/٢٠٠٢ بشأن تدابير تعزيز منع الجريمة منعا فعالا، تشجّع المجتمعات المحلية على الاضطلاع بدور في تحديد أولويات منع الجريمة والمساعدة على استبانة قاعدة موارد مستدامة. ويمكن الاعتماد فيما يُتخذ من مبادرات التغيير على أشخاص ذوي قدرات وموارد ملموسة محدودة لكن لديهم مع ذلك القدرة على التأثير على الآخرين لتغيير الهياكل الاجتماعية. وغالبا ما توضع هذه المبادرات، التي كثيرا ما تكون تلقائية، وتُتخذ وتنفَّذ في إطار المجتمعات المحلية^(٤) استجابة لاحتياجات فورية وينصب فيها التركيز على مسائل سياسية أو اجتماعية محددة. بيد أن المبادرات التي تُتخذ على الصعيد المحلي قد تؤثر أيضا على الهياكل الوطنية عن طريق التشجيع على إبداء الأجهزة الحكومية مزيدا من التجاوب إزاء الاحتياجات المحلية المحددة.
- ٨- وفي سياق مشاركة المجتمعات المحلية في نظام العدالة الجنائية، من المهم استيعاب مفهومي العدالة المحلية والعدالة المجتمعية. فمفهوم العدالة المحلية يشمل تحويل صلاحيات اتخاذ القرار وسلطة النظام القضائي لهيئات تكون أقرب ما يكون من المجتمعات المحلية. وهي مرتبطة، باعتبار أنها قائمة على مفهوم اللامركزية (انظر أدناه)، بنقل السلطة من الحكومات المركزية إلى هياكل يغلب عليها الطابع المحلي. أمّا مفهوم العدالة المجتمعية فيشير على العموم إلى جميع المتغيرات في أنشطة منع الجريمة والعدالة التي تدرج المجتمع المحلي صراحة في الإجراءات المعنية. وهو قائم على أساس الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المواطنون والمنظمات المجتمعية ونظام العدالة الجنائية لمكافحة الجريمة والاضطرابات الاجتماعية. ومحوره الأساسي هو تحقيق نتائج على مستوى المجتمعات المحلية، بحيث يركّز على الأنماط العامة

(4) Lucie Middlemiss and Bradley Parrish, "Building capacity for low-carbon communities: the role of grassroots initiatives", *Energy Policy*, vol. 38, No. 12 (December 2010).

لا على كل حادثة على حدة، وعلى القيم الاجتماعية ككل لا على ما يفتيه ضمير كل فرد عليه، وعلى الصالح العام لا على مصلحة الأفراد.

٩- ورداً على الادعاءات بأن نظام العدالة الجنائية لا يولي اهتماماً كافياً لما يترتب يومياً من آثار على الجريمة والإخلال بالنظام، وضعت ممارسات وابتكارات في إطار مفهوم العدالة المجتمعية لإشراك المجتمعات المحلية صراحة في صنع القرار وحل النزاعات والاشتراك في إعداد الخدمات، ووضع هدف يتمثل في تحسين نوعية الحياة في هذه المجتمعات.^(٥) ومن شأن هذه المبادرات تعزيز الثقة في نظام العدالة الجنائية، لأنها تراعي احتياجات ووجهات نظر المجتمعات المحلية فيما تحقّقه من نتائج في مجال العدالة. كما يُرتأى بأنها تسمح بالتركيز على جبر الضرر الواقع على الضحايا وتحميل الجناة المسؤولية عن أفعالهم؛ ومن ثم، فقد أضفي طابع مؤسسي على هذه المبادرات في بعض الحالات من خلال آليات العدالة التصالحية.^(٦)

١٠- وأخيراً، وبغية الوقوف على أهمية المشاركة على الصعيد المحلي، من المفيد فهم مبدأ اللامركزية. والمقصود بهذا المبدأ أن تكون للسلطة المركزية وظيفة تكميلية (أي وظيفة دعم لا وظيفة ثانوية) بحيث تؤدي المهام التي لا يمكن الاضطلاع بها بفعالية على نحو مباشر أو على المستوى المحلي. وعلى النقيض من ذلك، ينبغي أن تعالج السلطات المحلية المسؤولية على المستوى المحلي المشاكل التي يرتأى أنها ذات طابع محلي محض. والحالة الوحيدة التي ينبغي فيها إسناد المسؤولية إلى جهة أرفع مستوى^(٧) هي عندما يتعذر على السلطات الحكومية المحلية أداء مهمة ما بكفاءة أو على الوجه الصحيح. ومن ثم، يمكن لإشراك المجتمعات المحلية ومشاركتها في أنشطة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن يؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج في هذا المجال.

جيم- التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

١١- سلّمت الدول الأعضاء في إعلان سلفادور بأن المسؤولية عن وضع سياسات لمنع الجريمة واعتماد تلك السياسات ورصدها وتقييمها تقع على عاتق الدول. وأعربت عن

(5) Phil Bowen and Jane Donoghue, "Digging up the grassroots? The impact of marketization and managerialism on local justice, 1997 to 2013", *British Journal of Community Justice*, vol. 11, No. 2/3 (Winter 2013).

(6) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *Handbook on Restorative Justice Programmes*, Criminal Justice Handbook Series (2006).

(7) *Handbook on the Crime Prevention Guidelines: Making Them Work*.

اعتقادها بأن تلك الجهود ينبغي أن تستند إلى نهج متكامل يقوم على المشاركة والتعاون ويشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم أصحاب المصلحة في المجتمع المدني. كما سلّمت الدول الأعضاء تحديداً بأهمية تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل منع الجريمة والتصدي لها بجميع أشكالها ومظاهرها.^(٨)

١٢- وعلاوة على ذلك، شدّدت الدول الأعضاء في الأبواب ذات الصلة من الإعلان على ضرورة وضع خطط عمل وطنية ومحلية لمنع الجريمة. بمراعاة العوامل التي تجعل بعض السكان والأماكن أكثر عرضة لخطر الإيذاء أو الإضرار أو كليهما، واعترفت بدور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في ضمان ترسيخ ثقافة قوامها احترام سيادة القانون. كما شدّدت على ضرورة تعزيز بدائل السجن، بما في ذلك العدالة التصالحية.^(٩)

١٣- وقد أُتخذت، بعد اعتماد إعلان سلفادور، قرارات أخرى يُعترف فيها بأهمية مشاركة الجمهور في منع الجريمة والعدالة الجنائية. فعلى سبيل المثال، أهاب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالدول الأطراف، في إعلان مراكش بشأن منع الفساد،^(١٠) أن تشجع على مشاركة قطاع الأعمال في مجال منع الفساد، وأن تولي عناية خاصة لإتاحة الفرص لإشراك الشباب باعتبارهم جهات فاعلة رئيسية من أجل النجاح في منع الفساد على الصعيد الداخلي ودون الإقليمي والإقليمي والدولي. واعتمد المؤتمر في دورته التالية (الخامسة)، المنعقدة في مدينة بنما عام ٢٠١٣، القرار ٤/٥ بشأن متابعة إعلان مراكش، الذي حث فيه الدول الأطراف، وفقاً للمادة ١٣ من اتفاقية مكافحة الفساد، على مواصلة تعزيز مشاركة الأفراد والجماعات من خارج القطاع العام، مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، في منع الفساد ومكافحته، وشجع الدول الأطراف على تعزيز قدرة هؤلاء الأفراد وهذه الجماعات في هذا الصدد. كما أكد مجدداً على أنه ينبغي للدول أن تواصل تعزيز تدابير التوعية في جميع قطاعات المجتمع وأن تولي عناية خاصة للعمل مع الشباب والأطفال في إطار استراتيجية لمنع الفساد.^(١١) وأكد المؤتمر، في قراره ٥/٥، بشأن تشجيع مساهمة الشباب والأطفال في منع الفساد وتعزيز ثقافة احترام القانون والنزاهة، وكذلك قراره ٦/٥، بشأن القطاع الخاص، على أهمية قيام الدول الأطراف

(٨) إعلان سلفادور، الفقرتان ٣٣ و ٣٤.

(٩) المرجع نفسه، الفقرات ٣٥ و ٤٣ و ٥١.

(١٠) انظر القرار ٣/٤ الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

(١١) انظر الفقرتين ٢٥ و ٢٦ من القرار ٤/٥ الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

بتعزيز مشاركة الشباب والأطفال، حسب مقتضى الحال، في إعداد السياسات العامة الرامية إلى منع الفساد، وأهاب بالدول الأطراف أن تعزز مشاركة قطاع الأعمال في منع الفساد.

١٤- ومن أوجه التقدم المحرّز أيضا القيام، تحت سلطة المؤتمر، بإنشاء الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد. وتتضمن وثائق اجتماعات المؤتمر في الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ إشارات إلى أفضل الممارسات فيما يتعلق بتنفيذ المادتين ١٢ و ١٣ من الاتفاقية، في مجالات منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص ودور وسائل الإعلام وشبكة الإنترنت والتوعية، في جملة أمور أخرى.^(١٢) كما أعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منشورا عن الإبلاغ عن الفساد.^(١٣)

١٥- وأوصى فريق الخبراء المعني بالخدمات الأمنية المدنية الخاصة، في اجتماعه الذي انعقد في فيينا في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بأن تنظر الدول في وضع معايير بشأن تقديم هذا النوع من الخدمات وشجع على قيام القطاع الخاص بوضع مدونات قواعد سلوك.^(١٤) كما أعدت الجمعية العامة واعتمدت مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية. وقد اعُترف في تلك المبادئ والتوجيهات بدور المساعدين القانونيين وغيرهم من مقدمي المساعدة القانونية على مستوى المجتمعات المحلية في توفير الحصول على تلك المساعدة.^(١٥)

١٦- وأخيرا، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٢٠١٤/٢١، بناء على توصية من لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، من منظور بعيد المدى بشأن دور السياسات الاجتماعية باعتبارها أداة لتعزيز جهود منع الجريمة بفعالية. وقد سلم المجلس في ذلك القرار بأن على الدول أن تشجع على إقامة شراكات بين الحكومات على جميع المستويات المناسبة وأصحاب الشأن في المجتمع المدني، بهدف ضمان تعزيز واستدامة الاستراتيجيات والبرامج والمبادرات الفعالة لمنع الجريمة، حسب الاقتضاء، وبهدف الترويج لثقافة السلام ونبذ العنف.

(12) انظر الوثائق CAC/COSP/WG.4/2010/6 و CAC/COSP/WG.4/2011/2 و Corr.1 و CAC/COSP/WG.4/2012/2 و CAC/COSP/WG.4/2013/3.

(13) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *Reporting on Corruption: A Resource Tool for Governments and Journalists* (2013).

(14) انظر الوثيقة UNODC/CCPCJ/EG.5/2011/2.

(15) قرار الجمعية العامة ١٨٧/٦٧.

ثانياً - مشاركة الجمهور على الصعيد المحلي: المبادرات الشعبية لتعزيز إسهام الجمهور في منع الجريمة والعدالة الجنائية

ألف - لحة عامة

١٧- ينصبُّ التركيز في هذا الباب على المبادرات التي تتمحور حول المجتمعات المحلية ومشاركة هذه المجتمعات في منع الجريمة، بما في ذلك منع معاودة الإجرام. وهو يتضمن أمثلة على المبادرات المتخذة والتي كثيراً ما تقوم منظمات المجتمع المدني بتسييرها، مثل مبادرات العدالة المجتمعية والمشاركة في العدالة التصالحية وبدائل السجن. وقد أخذت حكومات في بعض الحالات بمبادرات بدأت على الصعيد المحلي مدرجة إياها في إطار استراتيجيات وطنية أو إقليمية أوسع نطاقاً. غير أنَّ الأهم هو أنها وُضعت أصلاً وأثبتت جدواها في المجتمعات المحلية التي حُددت فيها المشاكل المعنية أول الأمر، مما أدى إلى زيادة القدرة على المساهمة في ترسيخ ثقافة السلام ونبذ العنف.

١٨- وتتطلب تدابير التصدي اتباع أسلوب في الإدارة يمكن من تفادي أوجه القصور الميكلي في نظام العدالة الجنائية التي تعرّض بعض فئات السكان مراراً وتكراراً لنتائج سلبية. وقد تشمل هذه النتائج عدم التناسب بين حجم الإيذاء الذي يتعرض له السكان الأصليون والأقليات والأطفال و/أو مدى مشاركتهم في نظام العدالة، والارتفاع المفرط في عدد المصابين بأمراض عقلية في السجون. ومن الضروري أيضاً الاعتراف باحتياجات ضحايا الجريمة ووضعها في الحسبان، وذلك إقراراً بما يلحق بهم من ضرر واتخاذ إجراءات بناء على ذلك في جميع مراحل إجراءات العدالة الجنائية. ولا بد من مراعاة هذه القضايا في أيّ استراتيجية متماسكة وشفافة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

باء - دور إجراءات العدالة البديلة في تلبية احتياجات الشباب والفئات المهمشة اجتماعياً

١٩- ينصبُّ التركيز فيما يدور من مناقشات عامة في العديد من البلدان على أوجه القصور في الوظائف التقليدية لنظام العدالة الجنائية، وخاصة عند التصدي للتحديات المعقدة التي يواجهها الضحايا من النساء والأطفال، فضلاً عن الفئات المهمشة اجتماعياً والمعرضة للإيذاء. ولذا ينبغي النظر في الأخذ بنهج بديلة، بما في ذلك ربط الاتصال بشبكات التواصل

الاجتماعي لضمان تقديم الخدمات والتدابير الوقائية والعقوبات البديلة، تحت الإشراف الدائم للمحاكم، سعيًا إلى الحد من المخاطر التي يتعرض لها الضحايا ومن معاودة الإجرام.^(١٦)

٢٠- والهدف من نُهج العدالة البديلة إعادة تأطير إجراءات العدالة الجنائية على مستويات عدة. فعادة ما تشدد هذه النُهج على اتباع أساليب للتعامل مع الجريمة على مستوى المجتمع المحلي توازي إجراءات العدالة التقليدية أو تحل محلها في حال عدم وجودها. فعلى سبيل المثال، يشجع المرصد الدولي لقضاء الأحداث (بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وجهات أخرى) على العمل ببرامج التبني المؤقت بدلا من احتجاز الأطفال رهن المحاكمة أو بدلا من الحبس. وعلى الصعيد المحلي، يجري العمل في إطار مشروع فييت نام لمنع جرائم الأحداث وإعادة إدماجهم على مساعدة الأطفال المهمشين في جميع أنحاء البلد، ولا سيما المنتمون منهم إلى أقليات إثنية، من خلال تلقينهم مهارات قيمة فيما يتعلق بطريقة العيش والعمل. وكثيرا ما يدلي الضحايا بدلوهم في تحديد طبيعة النتائج المتوخاة، التي يكون الغرض منها تحميل الجناة المسؤولية عن سلوكهم.

٢١- وغالبا ما ينصب التركيز في النتائج المتوخاة من برامج العدالة البديلة على وضع وتطبيق الجزاءات التصالحية. وتشجع المبادئ الأساسية لاستخدام برامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية، التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٢، الدول الأعضاء على اعتماد وتوحيد تدابير العدالة التصالحية في إطار نظمها القانونية. وتشمل إجراءات العدالة هذه المحاكم المتخصصة (مثل المحاكم المختصة بالنظر في قضايا المخدرات أو العنف العائلي) التي يجوز لها الأمر بعقوبات غير احتجازية على صعيد المجتمعات المحلية (مثل العلاج الإجباري)، وتشمل أيضا إجراءات مثل برامج العدالة التصالحية التي يشارك فيها الشباب.^(١٧)

٢٢- فعلى سبيل المثال، بدأ نظام قضاء الأحداث في نيوزيلندا يتجه منذ عام ١٩٨٩ نحو الأخذ بنتائج العدالة التصالحية بدلا من الاعتماد على الحبس. وقد اتسع نطاق هذا النموذج ليشمل نظام القضاء الخاص بالبالغين، حيث يدعم أيضا أساليب السكان الأصليين في حل النزاعات ويستفيد من مواطن القوة في تقاليد السكان الأصليين الماوريين.^(١٨) وفي زولولاند بجنوب أفريقيا، هناك برنامج فينيكس للعدالة التصالحية (الذي تديره طائفة الكويكرز)، وهو يشمل مشاريع وأنشطة ذات صلة بالعدالة التصالحية في ١٠ سجون. وتقوم هذه المبادرة على

(16) انظر الفقرة ٧٢ من الوثيقة A/CONF.222/RPM.3/1.

(17) *Handbook on Restorative Justice Programmes*, p. 33.

(18) Vernon Jantzi, "Restorative justice in New Zealand: current practise, future possibilities" (2001).

مبدأ مفاده أنَّ من أهم العوامل في إعادة تأهيل المجرمين مشاركتهم فيها هم أنفسهم. لذا فهم يشاركون في أنشطة رامية إلى تعميق الفهم واكتساب المهارات بهذا الشأن، مما يساعدهم على الاندماج مجدداً في المجتمع بعد الإفراج عنهم. وبالمثل، أتيحت الفرصة في الهند لنزلاء سجن "بيجو باتنايك" المفتوح للمشاركة في أعمال إنسانية تتمثل في توزيع مواد إغاثة على قرى غمرتها الفيضانات.^(١٩) كما يمكن هذا النوع من الأنشطة المجتمع المحلي من الإقرار بإمكانية النجاح في إعادة إدماج المجرمين في المجتمع.

جيم- مشاركة الجمهور في تعزيز الاحتكام إلى القضاء

٢٣- من أهم الوسائل التي تمكن المجتمع المحلي من الشعور بالثقة والرغبة في المشاركة في نظام العدالة توعية المواطنين بحقوقهم بوضوح وفعالية. وهذا يعني أيضاً الحاجة إلى توعية الموظفين القضائيين والقانونيين بمسؤولياتهم عند التعامل مع المجتمعات المحلية.

٢٤- وهناك أدلة معتبرة تشير إلى أنه في حال عدم وجود خدمات قانونية أو عدم وفائها بالغرض، من شأن برامج المساعدة القانونية والإجراءات المرتبطة بها أن تسهم إسهاماً كبيراً في تحسين النتائج المحققة في إطار إقامة العدل الأساسي وتوعية الأفراد بحقوقهم. وتختلف نماذج برامج المساعدة القانونية اختلافاً كبيراً؛ فهناك برامج مستقلة وأخرى مرتبطة بشبكات المحامين العاملين للصالح العام. وهناك برامج تعتمد على متطوعين يعملون بدون أجر وأخرى توظف مهنين مقابل أجر^(٢٠) وتمكن الاستعانة بمساعدين قانونيين، التي بدأت في ملاوي واتسع نطاقها ليشمل المنطقة الأفريقية، من توعية المحتجزين بالمسائل القانونية حتى يتسنى لهم تمثيل أنفسهم، والتخلص من القضايا غير المهمة التي لا يمكن تسويتها بسرعة، وتعزيز التعاون بين الشرطة والنيابات العامة والمحاكم، للحد من التأخير والتحفيز على ابتكار طرائق جديدة للحد من الاحتجاز رهن المحاكمة.^(٢١) والدليل على الأهمية الكبيرة للمساعدين القانونيين الاستعانة بهم على نطاق أوسع وتأثيرهم على السياسات الذي بلغ مستوى التشريع على الصعيد الوطني. فقد اعتمدت في جميع أنحاء القارة عدة قوانين بشأن المساعدة القانونية

(19) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *Introductory Handbook on the Prevention of Recidivism and the Social Reintegration of Offenders* (2012), chap. V, sect. E.

(20) Open Society Justice Initiative, *Community-based Paralegals: A Practitioner's Guide* (New York, Open Society Foundations, 2010), chap 1.2.

(21) Penal Reform International, "Commonwealth East African workshop on alternative sentencing and strategies to reduce prison overcrowding: Kigali, Rwanda 9th-11th May 2011" (2011).

يُعترف فيها صراحة بدور المساعدين القانونيين (في ملاوي^(٢٢) ونيجيريا^(٢٣) وسيراليون^(٢٤) وأوغندا^(٢٥)) كما أن طلاب القانون يشاركون في تقديم مختلف الخدمات (مثل برنامج الثقافة القانونية العامة في جنوب أفريقيا). فالفائدة من هذه البرامج تعود على مقدمي الخدمات وملتقيها على حد سواء.

دال - ضبط الأمن في الأحياء والمجتمعات المحلية ونماذج للمشاركة المجتمعية في منع معاودة الإجرام

٢٥- تتطلب المشاركة المجتمعية في منع الجريمة والعدالة الجنائية تعاون السكان المحليين والمنظمات المحلية بفاعلية، ولهذه المشاركة تاريخ حافل بالإنجازات. فعلى سبيل المثال، أُتخذت في العديد من المجتمعات المحلية في شتى أنحاء العالم مبادرات لضبط الأمن في الأحياء، وأصبحت تدريجياً جزءاً من النهج الحكومية المتكاملة لمنع الجريمة على الصعيد المحلي. وقد أُتخذت مبادرات من هذا النوع وحقت نجاحاً ملحوظاً في بلدان مثل أوغندا والبرازيل وجنوب أفريقيا وكندا وكولومبيا وكينيا ونيجيريا واليابان. وعلى الرغم من أن نهج ضبط الأمن في المجتمعات المحلية قد تتباين، فإن المبدأ الأساسي الذي يجمع بينها هو التشجيع على اتباع نهج قوامه حل مشاكل السلامة العامة في إطار علاقة شراكة مع أفراد المجتمعات المحلية. ومن أجل إقامة وتعزيز الشراكة البالغة الأهمية بين الشرطة والمجتمعات المحلية، أعدّ الدليل التدريبي لموظفي إنفاذ القانون بشأن تقديم خدمات بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية لمتعاطي المخدرات بالحقن من أجل أكاديميات الشرطة ومراكز تدريب الشرطة. وقد وردت ردود إيجابية من السلطات في أوكرانيا وباكستان والبرازيل وتايلند وجمهورية مولدوفا

(22) في عام ٢٠١١، مكّن اعتماد قانون المساعدة القانونية من إنشاء مكتب مستقل للمساعدة القانونية له صلاحية الاستعانة بمساعدين قانونيين إلى جانب محامين. انظر "The global campaign for pretrial justice: improving pretrial justice in Malawi". (www.opensocietyfoundations.org).

(23) اعتمد قانون المساعدة القانونية في عام ٢٠١١، وهو ينص على منح تراخيص للأشخاص الذين تلقوا التدريب اللازم بشأن خدمات المساعدة القانونية لتقديم هذه الخدمات إذا لزم الأمر. انظر "The global campaign for pretrial justice: improving pretrial justice in Nigeria". (www.opensocietyfoundations.org).

(24) ينص القانون على نموذج مختلط لتقديم الخدمات، يشمل المعلومات القانونية وخدمات تقديم المشورة وكذلك التمثيل في المحكمة. ويعترف صراحة بدور المساعدين القانونيين والفائدة من إقامة شراكات بين الحكومة والمجتمع المدني. انظر "The global campaign for pretrial justice: improving pretrial justice in Sierra Leone". (www.opensocietyfoundations.org).

(25) يعترف القانون صراحة بكون المساعدين القانونيين من مقدمي خدمات المساعدة القانونية. (انظر Hillary Nsambu، "A call for speedy passing of legal aid bill"، *New Vision* (20 May 2013)، www.newvision.co.ug).

وفيتت نام وقيرغيزستان وكينيا، التي ترغب في تكييف الدليل وإضفاء طابع رسمي عليه وتنفيذه على الصعيد الوطني.

٢٦- وهناك مثال جيد آخر على المساهمة الكبيرة للمجتمعات المحلية وهو برنامج المتطوعين لمراقبة السلوك الذي وُضع في عدة بلدان آسيوية، بما فيها تايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة والفلبين واليابان. فالمتطوعون لمراقبة السلوك، وهم مواطنون تكلفهم أجهزة حكومية بهذه المهمة، يعملون على الحيلولة دون معاودة الإجرام عن طريق دعم إعادة تأهيل المجرمين الذين يسكنون في أحيائهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

٢٧- كما تنفذ عمليات مراقبة الوضع الأمني على الصعيد المحلي في المناطق الحضرية للمساعدة على فهم مشاكل الجريمة والإيذاء في المدينة المعنية والحد من العنف في الأماكن العامة. وتتطلب عمليات مراقبة الأوضاع الأمنية، التي أحدثتها لجنة منطقة تورنتو الحضرية لمكافحة العنف المرتكب في حق المرأة والطفل بكندا، أن يقوم المشاركون والمجتمعات المحلية أو المنظمات الحكومية بتقصي الأوضاع في المجتمعات المحلية لتحديد الأماكن غير الآمنة أو التي توحى بالشعور بأنها غير آمنة. ومن الممكن أن تسفر عمليات مراقبة الأوضاع الأمنية عن عدد من النتائج الإيجابية، مثل تغيير البيئة المادية للمجتمعات المحلية، وإذكاء الوعي بآثار العنف على المرأة والمجتمع المحلي ككل وبعث روح الثقة والأمان في الأفراد. وفي غواتيمالا، تساعد جمعية "سييا"، التي تنفذ برنامجاً لتوجيه الشباب على الصعيد المحلي، الشبان المعرضين للخطر على مقاومة إغراء الانضمام إلى عصابات بمساعدتهم على التصدي للتحديات التي يتعرضون لها يوميا من فقر وعنف وعزلة. ويُعترف في هذه المبادرة وفي برامج أخرى مماثلة بحاجة الشباب إلى الهوية والانتماء وتنظم في إطارها أنشطة وحلقات عمل ومناقشات تُعني الشباب عن أسلوب الحياة كأفراد عصابات، وذلك بدعم من منظمات محلية وكنائس ومدارس وشبكات مجتمعية في أحيان كثيرة.^(٢٦)

٢٨- وعلى الرغم من وجود أدلة على فوائد إشراك المجتمعات المحلية في ضبط الأمن، فمن الضروري إجراء المزيد من البحوث بشأن قدرة أجهزة الشرطة على الاستمرار في مشاركة فعالة ومطرودة على المستوى التنظيمي،^(٢٧) لأن التقييم المنتظم يقتصر على مشاريع وبرامج محددة. وبما

Washington Office on Latin America, *Daring to Care: Community-based Responses to Youth Gang* (26)

Violence in Central America and Central American Immigrant Communities in the United States

.(Washington, D.C., 2008)

Andy Myhill, *Community engagement in policing. Lessons from the literature* (London, National (27)

.Policing Improvement Agency, 2006)

أنه اعترف في معظم عمليات التقييم الرئيسية لضبط الأمن في المجتمعات المحلية بوجود صعوبات في التنفيذ إلى حد ما، فينبغي أن ينصب التركيز على وضع ممارسات للتقييم المنتظم.

٢٩- وفي الوقت نفسه، يؤدي قطاعا الأمن العام وإنفاذ القانون دورا حاسما وإن كان، في كثير من الأحيان، غير معترف به إلى حد كبير في حماية الصحة العامة وتحسينها. وإذا كانت القطاعات الأمنية من أهم الشركاء في العديد من البرامج في مجال الصحة العامة، فقلما يُعترف بكونها جزءا مهما من الأنشطة في هذا المجال (ولا سيما للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ورعاية المصابين به). وقد أسفر ذلك عن اتباع نهج لا يفي عموما بالغرض فيما يتعلق باستبانة السبل الكفيلة بتنفيذ دور أجهزة إنفاذ القانون، ولا سيما الشرطة على كل من الصعيدين التنفيذي والاستراتيجي، في تعزيز وحماية الصحة العامة في إطار الجهود المتضافرة لقطاعات عدة على نطاق أوسع في مجال الصحة العامة. ومن ثم، فإن إعادة بناء نظام الصحة العامة والأمن على الصعيد العالمي من أجل إعادة النظر في العلاقة بين قطاعي الأمن والصحة سيمكّن من إتاحة الحد الأقصى من الموارد والمسؤولية المشتركة عن وضع نموذج لتحسين الصحة العامة على الصعيد العالمي.

هـ- دعم وتعزيز مشاركة الجمهور عن طريق وضع نظم للحصول على معلومات إحصائية عالية الجودة عن الجريمة

٣٠- تؤدي الجامعات ومعاهد البحث ومراسد الجريمة دوراً مهماً في إعداد بيانات عن الجريمة دعماً لتطوير الجهود المبذولة لمنعها. ويتم ذلك من خلال إجراء دراسات استقصائية عن الإيذاء، ومراقبة الأوضاع الأمنية المحلية، والقيام بدراسات محددة بشأن دوافع الجريمة والعنف. ويمكن الاستفادة في عمليات ضبط الأمن من الشراكة مع مؤسسات من هذا القبيل، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. فعلى سبيل المثال، أقام المرصد الوطني للعنف والجريمة التابع لوزارة الداخلية في أوروغواي شراكة مع الشرطة في مونتيفيديو لتحديد أنماط الجريمة زمانياً ومكانياً.^(٢٨) وينبغي أيضاً تعزيز دور المؤسسات المستقلة والمهنية المكلفة بمهمة إعداد أو تنسيق الإحصاءات الوطنية. فعلى سبيل المثال، يقوم المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك، وهو مكتب إحصاء، بدور فاعل في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد أُشير مرارا وتكرارا إلى عاملين هما عدم وجود بيانات بشأن الجريمة والوضع الأمني على الصعيد المحلي وقصور الإجراءات المتعلقة بإعداد هذه

⁽²⁸⁾ "La policía junto al Observatorio de Criminalidad realizarán un mapa del delito", *UyPress* (28)

(18 February 2012).

البيانات وتقييمها بوصفهما عائقين كبيرين أمام وضع تدابير إصلاح نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية وتنفيذها وقياس مدى تأثيرها بفعالية. وهو أمر بدأ جلياً أيضاً في مشروع حديث لوضع برامج من أجل ضمان سلامة المجتمعات المحلية في دولة فلسطين.^(٢٩)

ثالثاً- دور القطاع الخاص في منع الجريمة والعدالة الجنائية

ألف- نظرة عامة

٣١- يؤدي قطاع الأعمال دوراً بارزاً في منع الجريمة الاقتصادية والحاسوبية، فضلاً عن الجريمة التي تستهدف هذا القطاع. وتتجلى هذه المساهمة أساساً في تطوير تكنولوجيات جديدة وتدابير رامية إلى منع ومكافحة الجريمة، وخاصة الجريمة المرتبطة بنمو التجارة الإلكترونية، فضلاً عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تُستغل فيها التكنولوجيات الجديدة. فقد شجعت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية الدول الأعضاء، في قرارها ١/١٩، على التعاون مع القطاع الخاص لمكافحة جميع أشكال الجريمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والإرهاب.

٣٢- ويقدم القطاع الخاص خدمات أمنية مدنية في عدد متزايد من الدول الأعضاء في مختلف المناطق بهدف منع الجريمة وأداء بعض المهام التي عادة ما تكون من اختصاص الشرطة. ومن الواضح أنّ جهود التعاون بين الشرطة ومقدمي الخدمات الأمنية من القطاع الخاص تلاقي بعض الصعوبات التي يمكن التغلب عليها مع ذلك بوضع سياسات عامة والتواصل وزيادة تدخل الدولة من خلال أطر التعاون الرسمية. وتعزيزاً لإسهام مقدمي الخدمات الأمنية من القطاع الخاص في منع الجريمة وضمان سلامة المجتمعات المحلية، ينبغي للحكومات أن تنظر في الأخذ بمختلف نهج الرقابة والتنظيم الرقابي.^(٣٠)

٣٣- وهناك أمثلة بالغة الدلالة على التعاون بين الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمعات المحلية في مجالي منع الجريمة وتسيير إجراءات العدالة الجنائية. وتشمل الأمثلة المذكورة التدابير التي اتخذتها شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية بأن رفضت إعادة التوصيل الشبكي لأجهزة هواتف محمولة مسروقة؛ وإحراز تقدم في الحد من سرقة السيارات من خلال هيئات

(29) *Developing a community safety plan for Hebron*, Fareed A'mer and others, eds. (Geneva, Geneva Centre for the Democratic Control of the Armed Forces, 2012).

(30) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *the introductory handbook entitled State Regulation Concerning Civilian Private Security Services and Their Contribution to Crime Prevention and Community Safety*, Criminal Justice Handbook Series (New York, 2014), Introduction and chap. I.

مشتركة مثل المجلس الوطني الأسترالي للحد من سرقة السيارات (بالتعاون بين شركات صنع السيارات وشركات التأمين والحكومة) والتعاون الدولي بين مؤسسات مالية وهيئات حكومية من أجل منع غسل الأموال.

٣٤- وفي الوقت نفسه، هناك شركات لم تتأكد فعاليتها بعد. فعلى سبيل المثال، هناك أدلة معتبرة في أستراليا وكندا وأنحاء من أوروبا على أن من شأن تخفيض ساعات بيع الكحول الحد من العنف بسبب تعاطيه والحوادث بسبب القيادة في حالة سكر. بيد أنه تبين من عمليات التقييم في الحالات التي أُتخذت فيها هذه التدابير عدم امتثال بعض تجار الكحول بالتجزئة على الدوام لمدونات قواعد السلوك الطوعية، مما رفع درجة الخطر المحدق بالمستهلكين، فضلا عن اكتساب أولئك التجار ميزة تنافسية غير عادلة مقارنة بالتجار الذين يمثلون فعلا لمدونات قواعد السلوك.^(٣١)

باء- التُّهَجُ المتَّبعة إزاء شركات القطاع الخاص من أجل تعزيز مشاركة الجمهور في إجراءات منع الجريمة والعدالة الجنائية

٣٥- تساعد الجهود التي يبذلها القطاع الخاص في مجالي مسؤولية الشركات والاستثمار الاجتماعي، فضلا عن الأشكال الأخرى لمشاركة قطاع الأعمال في الأعمال الاجتماعية، على التصدي للعديد من المشاكل الاجتماعية والحد منها. فعلى سبيل المثال، تتألف منظمة "قطاع الأعمال في خدمة مكافحة الجريمة بجنوب أفريقيا" من قادة هذا القطاع الذين يعملون مع الشرطة على الصعيدين المحلي والوطني في البلد من أجل زيادة فعالية تدابير الشرطة لمكافحة الجريمة، وزيادة الخدمات التي توفرها مراكز الشرطة وتوسيع نطاق برامج مساندة الضحايا. وقد أفضت هذه المبادرة إلى زيادة عدد الضحايا الذين أبلغوا الشرطة بوقوع جرائم وإحالات الضحايا إلى إدارات حكومية أخرى.^(٣٢)

٣٦- وهنالك أيضا أمثلة على مبادرات اتخذها القطاع الخاص، على ندرتها، لهدف بعينه، وهو الحد من حالة انعدام الأمن والحيلولة دون وقوع العنف الذي يؤثر سلبا على نوعية الحياة في المجتمعات المحلية. ويستهدف مشروع حدائق السلام في أمريكا الجنوبية، الذي أعده معهد ساو دا باز في ساو باولو بالتعاون مع شركة التأمين "سول أمريكا" بالبرازيل، شباب

(31) National Drug Research Institute, *Restrictions on the Sale and Supply of Alcohol: Evidence and Outcomes* (Perth, Australia, 2007).

(32) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، *Introductory Handbook on Policing Urban Space*, Criminal Justice Handbook Series (New York, 2011).

الأحياء الفقيرة عن طريق القيام، في إطار استراتيجية لمنع العنف،^(٣٣) بالتشجيع على إصلاح الأماكن والحدائق العامة واحتلالها سلمياً في مناطق ساو باولو المعرضة لخطر الجريمة. وتبين البحوث أنَّ هناك العديد من الفرص المتاحة أمام القطاع الخاص للتدخل وتقديم المساعدة بطريقة ملموسة وفعالة.^(٣٤)

جيم- دور قطاع الأعمال في منع الجريمة من خلال تهيئة بيئة رادعة

٣٧- يندرج منع الجريمة من خلال تهيئة بيئة رادعة ضمن مجال آخر أوسع نطاقاً، هو منع الجريمة بالحد من فرص ارتكابها.^(٣٥) وتعرّف التهيئة أو التصميم بأنها عملية ابتكار لغرض معين عادة ما يتمثل في تحقيق منافع اقتصادية أو اجتماعية أو كليهما. فعلى سبيل المثال، تجمع الاستراتيجية الوطنية للحد من سرقة السيارات، التي أُحدثت في أستراليا والممولة حالياً من خلال شراكة بين الحكومة الوطنية أو حكومات الولايات أو الأقاليم وقطاعي التأمين وإعادة التدوير، ما بين تشديد المراقبة/الرصد من طرف الشرطة، وتحسين نوعية المعلومات المتاحة للسائقين وغيرهم بشأن مكافحة السرقة ومشروع للتوعية والتدريب بهدف تزويد لصووس السيارات من الشباب بالمهارات المهنية التقليدية لمساعدتهم على الخروج من هذه الحلقة المفرغة.^(٣٦) وبما أنَّ القطاع الخاص يقود العديد من هذه العمليات الرئيسية للتصميم والتهيئة، فله بكل وضوح دور مهم في هذا المجال.

٣٨- ولا يقتصر التصميم على ابتكار منتجات مادية، بل يشمل أيضاً تصميم أماكن العيش والنظم والإجراءات والعمليات. ففي هولندا، وُضع البرنامج الوطني للحد من الجريمة، الذي يشارك فيه موظفون قضائيون وشركات تأمين ومصارف وتجار تجزئة ومنظمات أرباب العمل وموظفون، لتحليل اتجاهات الجريمة، وتحديد أولويات مشتركة في مجال السياسة العامة ووضع برامج مشتركة، فضلاً عن تحسين الوضع الأمني وإنفاذ القانون فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في قطاع الأعمال.^(٣٧) كما أنشئ في عام ٢٠٠٧ الصندوق الاستثماري من أجل الحفاظ على

International Centre for the Prevention of Crime (ICPC), *Public-Private Partnerships and Community* (33)

.Safety: Guide to Action (2011), chap. II

(34) المرجع نفسه، المقدمة.

Paul Ekblom, *The Private Sector and Designing Products against Crime*, in *The Oxford Handbook of* (35)

.Crime Prevention, Brandon Welsh and David Farrington, eds. (Oxford University Press, 2012)

.ICPC, *Public-Private Partnerships and Community Safety: Guide to Action*, chap. I (36)

Laura Capobianco, "Sharpening the Lens: Private Sector Involvement in Crime Prevention", (37)

.background paper (ICPC, 2006)

الأمن في ولاية لاغوس، على شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار استراتيجية شاملة لمنع الجريمة ومكافحتها. ويسعى الصندوق إلى حشد الموارد من الحكومة والقطاع الخاص والجمهور لتحسين القدرات العملية لأجهزة الأمن التابعة للدولة.^(٣٨)

رابعاً- دور وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الاتصالات الجديدة

ألف- لمحة عامة

٣٩- يمكن أن تكون التغطية الإعلامية للجرائم والأحداث ذات الصلة بها استراتيجية فعالة لمنع الجريمة وأداة مفيدة لتوعية الجمهور بالمشاكل الاجتماعية التي يتم التقليل من شأنها أو تجاهلها تماماً. ويمكن أن تساعد وسائل الإعلام أيضاً في الحد من العنف والجريمة في المجتمع، لا سيما في حق النساء والأطفال.

٤٠- ووسائل الإعلام قادرة أيضاً على أداء دور ديمقراطي فيما يتعلق بمنع الجريمة. إذ تقوم، بفضل ازدياد المعلومات المتاحة للجمهور، بتوعية السكان بمسائل معينة، مما يشجعهم على التفكير بحس نقدي ويشجع المؤسسات والوكالات والمنظمات والحكومة على تحمل مسؤولياتها. ويمكن لوسائل الإعلام أن تساعد أيضاً على ضمان الشفافية في المؤسسات المتخصصة في منع الجريمة وتحسين الأوضاع الأمنية، ويمكنها كذلك تحسين نوعية المراقبة أو الرصد لنظام الشرطة (في حالات التعسف والفساد مثلاً) ونظام العدالة (فيما يتعلق بالتعسف والتمييز في المعاملة) ونظام التعليم. وقد يؤدي دور وسائل الإعلام في منع الجريمة إلى التشجيع على وضع السياسات العامة اللازمة وكذلك إلى اتخاذ الحكومة مبادرات لتخصيص موارد للمجتمعات المحلية أو أجهزة منع الجريمة التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجيات هذا الشأن. ويشار أخيراً إلى أن وسائل الإعلام تقوم بدور فاعل في التشجيع على مساءلة صناع القرار الذين يتحكمون في عملية إعداد السياسات العامة وتنفيذها.

٤١- بيد أن هنالك اختلافاً في مستوى ونطاق التأثير الإيجابي لوسائل الإعلام في مجال منع الجريمة. ويبدو أن شكل البرامج الإعلامية الذي يقع عليه الاختيار عنصر رئيسي في تقييم أثر وسائل الإعلام في تكوين انطباعات الجمهور عن الجريمة وتدابير التصدي لها. لذا ينبغي أيضاً مراعاة مجموعة الجوانب السلبية التي قد تترتب على تأثير تلك الوسائل (والتي يرد بعضها في ورقة العمل المتعلقة بالنهج الوطنية حيال مشاركة الجمهور في تعزيز منع الجريمة والعدالة

.ICPC, Public-Private Partnerships and Community Safety: Guide to Action, chap. II (38)

الجنائية (A/CONF.222/9)). فهناك، أولاً، الجانب المتعلق بطريقة معالجة وسائل الإعلام للمعلومات المتعلقة بالجرائم، والتي هي عبارة عن بحث قصير وسريع وسطحي، مما قد يؤدي إلى الحد من أنواع المعلومات المنشورة وتجاهل قضايا بالغة الأهمية. وقد تقدم وسائل الإعلام أيضاً صورة غير دقيقة عن الجرائم، لأن طريقة العرض كثيراً ما تشمل جوانب معينة منها بقصد الإثارة، بحيث يركز في الأخبار التي يقرّر تناولها "لأهميتها الإعلامية" على الجانب العاطفي بدلاً من الحقائق المجردة. لذا من الضروري تحقيق التوازن بين الاستفادة القصوى من الجوانب الإيجابية لتغطية الجرائم في وسائل الإعلام وكفالة التنظيم الرقابي الذاتي تفادياً لجوانبها السلبية.

٤٢- وينبغي عدم التقليل من شأن إمكانية استعمال وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها أدوات اتصال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. كما تُستعمل شبكات التواصل الاجتماعي لإذكاء الوعي وعرض المعلومات بطريقة تيسر الاطلاع على معلومات وممارسات فعالة في مجال منع الجريمة، وكذلك زيادة المعرفة بنظام العدالة الجنائية وكيفية المشاركة فيه بطريقة إيجابية.^(٣٩) ويمكن استعمال وسائل التواصل الاجتماعي أيضاً في تكوين رصيد فردي واجتماعي، مما يذكى الوعي بالجريمة ويعزز القدرة على مواجهتها.

باء- تطبيق نهج التسويق الاجتماعي لتيسير إسهام الجمهور في منع الجريمة والعدالة الجنائية

٤٣- الغرض من التسويق الاجتماعي هو الجمع بين ما تتمخض عنه الأبحاث من معارف وأشكال الاتصال الحديثة من أجل التواصل مع أهم الفئات المستهدفة. كما يمكن لهذه الوسيلة، باعتبار ما تتيحه من إمكانيات من حيث تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية، المساعدة على إحداث تحولات اجتماعية إيجابية من خلال المشاركة الفاعلة.^(٤٠) ويشجع استخدام نهج التسويق الاجتماعي في البرامج الرامية إلى تحقيق نتائج معينة في مجال الصحة العامة، مثل حملات مكافحة التدخين أو الوقاية من الأمراض. ويقل استخدامها عادة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، على الرغم من وجود أمثلة بالغة الدلالة على استخدامها في البرامج الرامية إلى منع قيادة السيارات في حالة سكر والعنف العائلي. فعلى سبيل المثال، أطلق مركز

(39) Murray Lee and Alyce McGovern, *Policing and Media: Public Relations, Simulations and Communications* (London, Routledge, 2013).

(40) Peter Homel and Tom Carroll, "Moving knowledge into action: applying social marketing principles to crime prevention" in *Trends and Issues in Crime and Criminal Justice*, No. 381 (September 2009).

مساعدة النساء المعنفات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية حملة في عام ٢٠٠٧ لإذكاء الوعي في إطار نهج التسويق الاجتماعي، استُخدمت فيها ملصقات وأقوال لنساء شهيرات، إلى جانب صور تظهر فيها آثار الاعتداء البدني عليهن بسبب العنف العائلي. كما استخدمت جنوب أفريقيا والهند ونيكاراغوا نهج التسويق الاجتماعي للحديث عن حالات العنف العائلي وتأثيره على جميع أفراد الأسرة والمجتمع المحلي، في حين نظمت أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا حملات لتعبئة الجهود من أجل القضاء على العنف المرتكب في حق المرأة.^(٤١)

جيم - مخاطر استخدام المجتمعات الافتراضية ووسائل الإعلام الجديدة لنشر المعارف والمهارات، والفرص التي يتيحها

٤٤ - من المشاكل التي تُطرح باستمرار في سياق الإجراءات المتخذة على الصعيد المحلي لوضع وتنفيذ تدابير مبتكرة لمنع الجريمة عدم تيسر الحصول على المعارف والخبرات اللازمة من خبراء أو جهات أخرى. وتتيح تكنولوجيا الإنترنت والأشكال الجديدة من وسائل الإعلام فرصاً لتوسيع القاعدة المعرفية من ممارسات جيدة ومبادرات ناجحة.^(٤٢)

٤٥ - فعلى سبيل المثال، يُسترشد في مشروع "شبكة التوعية بالتطرف" باستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمحاربة التطرف وتجنيد الإرهابيين. والهدف من هذا المشروع هو تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين المنظمات من خلال إقامة شبكة ومنتدى لتبادل الأفكار. والهدف من ذلك أيضاً هو توحيد النهج المتبعة على صعيد المجتمعات المحلية في سياق منع التطرف من خلال شبكات للتعاون تضم ممارسين لهم احتكاك مباشر بهذا السياق، وخبراء ميدانيين، وأخصائيين اجتماعيين، ومدرسين، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وجماعات الضحايا، والسلطات المحلية، وموظفي إنفاذ القانون وأكاديميين. كما يُستخدم الفيسبوك في مشروع "آي ووتش" (الذي أُطلق في عام ٢٠١١) لتوعية المجتمعات المحلية بالجريمة ومنعها ومساعدتها على التأهب لها، ولنشر معلومات آنية؛ كما يتيح إطاراً لمشاركة المجتمعات المحلية بفاعلية. ويتولى مديرون محليون أو مديرون أو منسقون

(41) Tracy Castelino and others, "Social marketing for preventing violence against women: making every action matter — literature review for the challenge family violence project" (Borderlands Cooperative, 2013).

(42) Jessica Anderson, "Online communities: Utilising emerging technologies to improve crime prevention knowledge, practice and dissemination", *Trends and Issues in Crime and Criminal Justice*, No. 462 (April 2014).

لشؤون الجرائم مراقبة ما يُنشر من معلومات والإذن بنشرها، وقد أُحدثت حتى الآن صفحات محلية وتخصّصية على الفيسبوك، بالإضافة إلى منتديات مغلقة.^(٤٣) والخطر من هذه البرامج عموماً هو تعميم تدابير ذات نزعة شعبية لا دليل على جدواها، بل تدابير ضارة قد تؤدي إلى إهدار وقت المجتمعات المحلية ومواردها المحدودين.

دال - التحديات والتجارب الناجحة فيما يتعلق بشبكات التواصل الاجتماعي وأساليب ضبط الأمن الحديثة

٤٦ - أدى ظهور مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت إلى نشوء فرص ومخاطر على حد سواء فيما يتعلق بتعزيز مشاركة المواطنين في ضبط الأمن وإجراءات العدالة على صعيد المجتمعات المحلية. وعلى الرغم من إمكانية استغلال شبكات التواصل الاجتماعي لارتكاب أنشطة إجرامية، فإنها تتيح أيضاً فرصاً لإشراك المجتمعات المحلية في إجراءات مبتكرة لضبط الأمن ومنع الجريمة لأنها تمكّن من تلاقي أشخاص متقاربي التفكير. كما أنها تمكّن من إبلاغ مجموعات كبيرة من السكان بالأحداث والتحذيرات في الوقت المناسب، ويمكن تكييفها لتناسب بعض المواقع الجغرافية.^(٤٤) فعلى سبيل المثال، استخدمت أجهزة الشرطة في كل من لندن ومانشستر وفانكوفر في كندا، في أعقاب أعمال الشغب التي وقعت عام ٢٠١١ في المملكة المتحدة وفي فانكوفر، موقع تويتر لنشر معلومات عن عملياتها وإتاحة آخر المعلومات المستجدة للمواطنين. وقد ازداد عدد المتابعين لتلك الأجهزة على تويتر زيادة كبيرة، سواء أثناء هذه الأحداث أو بعدها مباشرة. وخلال أعمال الشغب، تمكنت أجهزة الشرطة، بفضل رصد المناقشات الدائرة بين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، من إصدار بيانات كأداة فعّالة للتصدي للإشاعات.^(٤٥)

٤٧ - وقد أشار تقرير عن استخدام موظفي إنفاذ القانون في الولايات المتحدة لوسائل التواصل الاجتماعي إلى أن أربعة من أصل خمسة أجهزة لإنفاذ القانون تستخدم هذه الوسائل بغرض التحقيق. وتشمل الاستخدامات الأخرى جمع الصور أو الإفادات للتثبت من الأدلة، والكشف عن الأنشطة الإجرامية أو أماكن ارتكابها، وتحري معلومات عن الجرائم،

Josh Maxwell, "Project Eyewatch: reinventing Neighbourhood Watch through social media", *Royal* (43)

.*Canadian Mounted Police Gazette*, vol. 75, No. 1 (2013)

.Lee and McGovern, *Policing and Media: Public Relations, Simulations and Communications* (44)

.Sebastian Denef and others, "Best practice in police social media adaptation" (2012), deliverable D4.2 (45)

وتعزيز التواصل مع المجتمعات المحلية وفهم الشبكات الإجرامية.^(٤٦) ولا مفر مع ذلك من الجوانب السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيات الاتصال الجديدة، ولا سيما فيما يتعلق بالأشخاص الذين هم في حاجة إلى حماية خاصة، مثل الأطفال. فقد ازدادت إمكانيات حصول الأطفال على أجهزة الاتصالات الحديثة، وهم عادة ما يجيدون استعمال التكنولوجيا ذات الصلة في سن مبكرة، مما يتيح الفرصة لإساءة استخدام التكنولوجيا بإيذاء الأطفال واستغلالهم بالنظر إلى سهولة تواصلهم مع الغرباء وقيامهم بتبادل ملفات كبيرة تتعلق بمواضيع مثل الجنس أو العنصرية أو العنف، هذا في حين تقل فيه إمكانيات المراقبة والإشراف الأبوين. وتزداد مخاطر إيذاء الأطفال لعدم وعيهم في كثير من الأحيان بمخاطر استخدام التكنولوجيا الحديثة، أو بأن الرسائل تخرج من نطاق سيطرتهم بمجرد إرسالها. ويتبين من المبادرات المتخذة بالتعاون مع مقدمي الخدمات، للحد من تعرض الأطفال لمحتويات ضارة، أن تدابير الحماية يمكن أن تنفذ بسرعة وفعالية، مع قبولها من طرف أصحاب المصلحة في هذه العملية.^(٤٧)

هاء- دور وسائل الإعلام التقليدية: تأثير وسائط الإعلام على استراتيجيات منع الجريمة

٤٨- يمكن استخدام وسائل الإعلام التقليدية لإيصال رسائل معدة بعناية بغرض منع الجريمة.^(٤٨) كما أن التأثير المتزايد لمختلف وسائل الإعلام على الشباب قد نبه إلى أهمية الثقافة الإعلامية، أي استخدام وسائل الإعلام للتوعية وتغيير المواقف والسلوك بشأن التغطية الإعلامية لجرائم الشباب.^(٤٩) ويمكن أن تُستخدم في حملات التوعية أيضا أنواع أخرى من البنى التحتية المتاحة للمجتمعات المحلية من أجل نشر رسائل بهذا الشأن. فعلى سبيل المثال، تم الاتصال في إطار مشروع "سان بيرد"، وهو مبادرة أسترالية مشتركة لمكافحة الاحتيال، بأشخاص في غرب أستراليا من الممكن أن يكونوا قد تعرضوا للاحتيال عبر البريد من طرف جماعات إجرامية دولية. وعلاوة على ذلك، أنشئ في عام ٢٠١٣ تحالف باكستان لضمان

(46) LexisNexis, "Social Media Use in Law Enforcement Investigations" (2012)

(47) "Study facilitating the identification, description and evaluation of the effects of new information technologies on the abuse and exploitation of children" (E/CN.15/2014/CRP.1)

(48) Brent Davis and Kym Dossetor, "(Mis)perceptions of crime in Australia", *Trends and Issues in Crime and Criminal Justice*, No. 396 (July 2010)

(49) انظر Vivien Carli, "The media, crime prevention and urban safety: a brief discussion on media influence and areas for further exploration" (ICPC, December 2008)

سلامة وسائل الإعلام والتحالف الدولي لضمان سلامة وسائل الإعلام، وهما يضمنان أصحاب المصلحة في وسائل الإعلام بالبلد للعمل من أجل تنفيذ برنامج موحد يتمثل في ضمان سلامة الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام والمؤسسات الإعلامية. وبمكّن هذان التحالفان من توسيع وتعزيز البرامج القائمة في باكستان وبتيحان أموراً في مجملتها المساعدة المالية لأسر الصحفيين المقتولين والمساعدة القانونية والتدريب في مجال ضمان السلامة.^(٥٠)

خامساً – الاستنتاجات والتوصيات

٤٩ - فيما يلي مجموعة من التوصيات الأولية، التي تمخض بعضها عن اجتماعات إقليمية تحضيرية للمؤتمر. وهناك متسع لتفصيل هذه التوصيات، ولا سيما فيما يتعلق بالشرائط بين القطاعين الخاص والعام والعدالة التصالحية ودور المجتمع المحلي والمجتمع المدني في منع الجريمة:

(أ) يمكن تشجيع الدول الأعضاء على الإقرار بدور وسائل الإعلام التقليدية والجديدة في السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز إجراءات منع الجريمة والعدالة الجنائية، وتقييم ذلك الدور، ووضع استراتيجيات للتعامل مع النتائج الإيجابية والنتائج السلبية المحتملة المترتبة على زيادة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.^(٥١) ويمكن أن ينصب التركيز في تلك الاستراتيجيات على مخاطر الأنشطة الإجرامية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان والمجتمعات ككل، وكذلك على عواقب الإحرام؛^(٥٢)

(ب) يمكن دعوة الدول الأعضاء إلى النظر في اعتماد استراتيجيات وبرامج بشأن مشاركة الجمهور في نظام العدالة الجنائية (بما في ذلك ضبط الأمن والملاحقة والقضاء وتقديم المشورة القانونية وإعادة التأهيل)، بصفة قضاة غير محترفين ومتطوعين لمراقبة السلوك ومساعدتين قانونيين ومشاركين في ممارسات العدالة التصالحية التقليدية، واعتماد تلك الاستراتيجيات والبرامج فعلاً، من أجل الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لديها وزيادة ثقة الجمهور بنظام العدالة الجنائية؛^(٥٣)

(50) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Communication and Information Sector, "Progress on journalists' safety in Pakistan" (2013).

(51) انظر الفقرة ٥٠ من الوثيقة A/CONF.222/RPM.2/1 والفقرة ٧٣ من الوثيقة A/CONF.222/RPM.3/1.

(52) انظر الفقرة ٨١ من الوثيقة A/CONF.222/RPM.4/1.

(53) انظر الفقرة ٤٤ من الوثيقة A/CONF.222/RPM.1/1.

(ج) يمكن دعوة الدول الأعضاء إلى عرض أفضل الممارسات وتبادل المعلومات بشأن مشاركة القطاع الخاص في منع الجريمة والعدالة الجنائية والاعتراف بالأهمية الجوهرية للتوعية ومشاركة الشباب.^(٥٤) ويمكن إيلاء اهتمام خاص لمنع جنوح الأحداث وإيذاء الأطفال؛^(٥٥)

(د) يمكن أن تطلب الدول الأعضاء من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يعد، في حدود الموارد المتاحة، أدوات للمساعدة التقنية لإسداء المشورة للدول بشأن كيفية التشجيع على مشاركة الجمهور في منع الجريمة والعدالة الجنائية وكيفية الاستفادة من تلك المشاركة؛^(٥٦)

(هـ) يمكن دعوة الدول الأعضاء إلى النظر في تعزيز المناقشة بشأن الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتمكين نظم العدالة الجنائية من إيجاد حلول شاملة للمشاكل المتعلقة بأمن المواطنين، مثل العنف العائلي؛^(٥٧)

(و) يمكن أن تطلب الدول الأعضاء من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التأكد من مدى الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية للأمم المتحدة بشأن مشاركة الجمهور في منع الجريمة والعدالة الجنائية لتكملة المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة لعام ٢٠٠٢، والتأكد أيضا من مدى فائدة الأخذ بها. ويمكن الاضطلاع بهذه المهمة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنية مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛

(ز) يمكن دعوة الدول الأعضاء إلى النظر في منح تمويل على المدى الطويل من أجل تعزيز مشاركة الجمهور في منع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك التمويل من أجل التأكد من فعالية تدابير محددة على مر الزمن؛

(ح) يمكن تشجيع الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز سيادة القانون وبرامج التوعية بحقوق الإنسان، من أجل إذكاء وعي الجمهور وضمان الثقة التامة في سيادة القانون وإقامة العدل؛^(٥٨)

(54) المرجع نفسه، الفقرة ٤٥؛ انظر أيضا الفقرة ٤٩ من الوثيقة A/CONF.222/RPM.2/1 والفقرة ٧٣ من الوثيقة A/CONF.222/RPM.3/1.

(55) انظر الفقرة ٨٠ من الوثيقة A/CONF.222/RPM.4/1.

(56) انظر الفقرة ٨٠ من الوثيقة A/CONF.222/RPM.1/1.

(57) المرجع نفسه، الفقرة ٤٦.

(58) المرجع نفسه، الفقرة ٤٦؛ انظر أيضا الفقرة ٧٤ من الوثيقة A/CONF.222/RPM.3/1.

(ط) يمكن تشجيع الدول الأعضاء على أن تحرص، عند تنفيذ أنشطة منع الجريمة، على مشاركة المواطنين مشاركة فعالة فيها من خلال إقامة شراكات مع المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، يمكن دعوة الدول الأعضاء إلى النظر في إنشاء لجان متعددة التخصصات على الصعيد المحلي وفي وضع آليات للتعاون باستخدام الاتصال الحاسوبي المباشر للتمكين من توسيع دائرة المشاركة.^(٥٩)

(59) انظر الفقرة ٧٩ من الوثيقة A/CONF.222/RPM.4/1.